نون الاناث اي الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن ونون
التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا وذكر اما ان تنافا حبه واحدة
منهما واما بان تصاحبه نون التوكيد لكنها تنفصل عنه لفظا نحو
قوله تعالى ولا تتبعان واما تقديرا نحو قوله تعالى ولا يصدنك
للفصل بالواو والمقدر قوله مرفوع ابدا بهم الرافع ليكون كلامه
جاريا على كل الاقوال في رافعه والذي قاله الفراء واصحابه واختاره
ابن مالك وقال ابن هشام انه اصح الاقوال انه تجرده من الناصب
والجازم له وان الرفع مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران مشعر
بالعلية وبسلامته مما اورد على غيره وان اجيب عنه بما فيه بكلف
وفداء عرض هذا ايضا بما اجيب عنه في الاصل وغيره فان قلت
ما فائدة قول المصنف ابدا قلت لعلها الاشارة الى انه مرفوع وان
اتصلت به احدى النونين لكن محلا قوله حتى يدخل عليه ناصب
فينصبه او جازم فيجزمه قلت الاحتراز عن ناصب
او جازم اهمل نحو قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم في قراءة
ونحو قول القائل ان تقرا عن اسما وبكما منى السلام واذ لا تشعرا احدا
ونحو قول القائل الاخرم يونون بالجار يوم الصليفا والمصنف استغنى
عن ذلك لان الوصف حقيقة في الحال اي في الحديث المتحقق الحاصل
بالفعل ولما قول علي بن ابي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم محمد
تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فالجازم فيه مقدر
وهو لام الدعاء اي لتفد وقوله تبالا اصله وبالا فابدلت الواو تاء كما قالوا
في وراث ووجاه تجاه وتراث تولج حصر اي يضبطه قوله على ما ذكر

هنا

هنا بناء على ما ذكر في هذه المقدمة قوله والمتفق عليها اربعة فيه
نظر فان انا ليس المنصب بها متفقا عليه وانما هو قول الجمهور القائلين
بانها ناصبة بنفسها لانها تقلب الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي
الناصب ان مضمرة بعدها وهو احد قولي الخليل لانها غير مختصة
لدخولها على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله يأتيك بالاتفاق فيما
علمت فقد قال ابو حيان تعليلا لقولهما ان المصدرية ام النواصب
بدليل الاتفاق عليها واختلاف في ان واذن وكي قوله تنصب المضارع
لفظا اي ان كان معربا فان كان مبنيا نصبته محلا وانما عمل ان المنصب
لكونه مشابها لان وهي تنصب الاسماء فهذه تنصب الافعال وانما لم
تعمل الرفع دون النصب مع انه عمل الاصل فقيل ليس في كلامهم حرف
يرفع ولا ينصب وايضا لو رفعوا بها لم يظهر لها عمل قوله والماضي
محلا كذا في بعض النسخ وفيه نظر فان ابن هشام في المغني لما قال ان
المصدرية توصل بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا قال
هذا هو الصحيح وذكر ان ابن طاهر خالف في كون الموصولة بالماضي ظاهرا
في الموصولة بالمضارع وذكر مما استدل به ابن طاهر انها لو كانت الناصبة
لحكم على موضع الماضي والامر بالنصب كما حكم على الماضي بالجزم بعد ان الشرطية
ولا قائل به واجاب اي ابن هشام بانه انما حكم على موضع الماضي بالجزم
بعد ان الشرطية لانها اثرت الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله
كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب
في لفظه انتهى فانت تراه لم يتعقب ابن طاهر في قوله ولا قائل به بل اقره
في بعضها تنصب المضارع لفظا او محلا قوله منصوبا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)